II المراكز المالية الدولية

عند التطرق إلى أسواق رأس المال على المستوى العالمي لابد من التذكير ببعض المراكز المالية التي أصبحت معالم بارزة على صعيد المال وأهمها: وول ستريت، نيويورك، لندن، وزيورخ، سنغافورة، هونغ كونغ، باناما، البحرين، لوكسمبورغ، وأيضا بعض الدول الصغيرة التي تسمى أحيانا " Exotiques " وأهمها جزر البهاما. ويعرف

أولا : تعريف المركز المالي الدولي: global international financial centers

يعر ف المركز المالي الدولي بأنه مكان عالمي في دولة أو إقليم أو مدينة التقاء التدفقات النقدية والمالية الداخلة والخارجة من سيولة نقدية بمختلف العملات الأجنبية ، وكذا الأوراق المالية بمختلف أجالها والمعادن النفيسة ، والتي(التدفقات) يعاد توزيعها على العالم بواسطة المؤسسات المالية المحلية والأجنبية من بنوك ، أسواق العملات الأجنبية ، أسواق رأس المال ، شركات التأمين ومختلف الوسطاء الماليون .

وإعادة توزيع التدفقات النقدية والمالية يتم من خلال العقود والعمليات المالية والتحويلات مع الخارج يقيم متداولة وبكافة العملات الأجنبية .

ثانيا : أسباب تمركز الصفقات المالية الدولية جغرافيا.

يجيب على هذا السؤال كلا من لي (Lee) وتنكسكي (tinksky) سنة 1988:[1]

I. الوصول إلى المعلومة بجانب المنافسة، والمنظمات المكملة، الزبائن و الأسواق؛
II. تنمية التكنولوجيا المتخصصة، والمنشآت القاعدّة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات المالية؛
III. اقتصاد التكلفة من خلال القسيمة مختلف النظم في السوق؛
IV. الرفع والزيادة من السيولة المشاركة في تنمية الأسواق الفعالة ؛
V. لاستفادة من العروض التي تقدمها الحكومات من خلال التسهيلات؛
VI. التقرب من المتدخلين والزبائن المحلين لكون المركزية تحدد الاتصال، ضمن الجهات .

ثالثا : أنواع المراكز المالية الدولية .

تنقسم المراكز المالية الدولية من حيث نوع وحجم العمليات المالية المصرفية إلى أربعة أصناف ، وهي : [1]

I. **مركز رئيسي:**

وهو مركز عالمي ، وصدر أمواله عالمي واستخدامات أمواله عالمية مثل لندن ونيويورك.

II. **مركز حجز :**

فهو مركز صوري (شكلي) ، يتكون من مجرد مكتب تستخدمه البنوك للاستفادة من التشريعات المرنة كالتسهيلات الضريبية ، مثل شركات الأوفشور * OFFSHORE ، وتكون مصادر الأموال الخارجية للمركز وكذا استخداماتها خارجية .

III. **مركز تمويل :**

وهو مركز تكون مصادر أمواله خارجية واستخداماتها داخلية مثل سنغفورة وبنما .

IV. **مركز تجميع :**

مصادر أمواله داخلية واستخداماتها خارجية مثل البحرين .

رابعا : خصائص المركز المالي الدولي .

يتميز المركز المالي الدولي بالخصائص التالية :[1]

I. السماح للشركات المرخص لها بالعمل بالعملات المحلية والأجنبية؛

II. البيئة الضريبية الجاذبة حيث تصل نسبة الضرائب في الغالب إلى 10%، والإعفاء من الضرائب أو تخفيضها؛

III. يسمح المركز بملكية 100% من قبل الشركات الأجنبية، وتحويل جميع الأرباح إلى الخارج؛

IV. كما أن المركز المالي له القدرة على النمو بسرعة وبدون احتياجات استثمارية مرتفعة؛

V. يحتاج المركز إلى تكاليف استثمارية أقل في الأصول الثابتة مثل المعدات والتجهيزات عكس تلك المطلوبة في القطاعات السلعية والخدمية الأخرى؛

VI. تتركز مصاريف المركز المالي على الأجور والرواتب حيث يتميز موظفوها بمكافآت عالية جداً؛

خامسا : دور المراكز المالية الدولية .

يتلخص دور المراكز المالية الدولية في :[1]

I. تجميع وتصدير الأموال :

يعتمد هذت الدور بشكل اساسي على تجميع المدخرات والودائع من المقيمين وغير المقيمين ومن ثم إقراضها للمؤسسات والشركات المحتاجة للتمويل .

II. الحلقة الدائرية :

تتمثل في تحويلات ثلاثية الأطراف ما بين مقرض ومقترض أجنبيين عبر مؤسسات مالية متمركزة في بلد كطرف ثالث .

III. الدور التسجيلي :

تسجيل حركة الأموال ما بين مقرض ومقترض غير مقيمين ، والبلد الموجود فيه المركز المالي الدولي لا يتأثر بحركة الأموال ، وهذا الدور تقتصر عليه شركات الأوفشور (مركز عبور أو حجز) ، وما يعاب على هذا الدور هو المساهمة في عملية غسيل الأموال .

سادسا : شروط قيام المراكز المالية الدولية .

لكي يصطلح على أي مركز مالي بأنه مركز مالي دولي وليس محلي ، يجب أن تتوفر فيه حزمة من الشروط السياسية والأمنية ، وشروط اقتصادية ، وأخرى مالية ، وشروط تقنية، كما يلي :

I. الشروط السياسية والأمنية :

أن طبيعة النظم السياسية تقوم بدور مهم في تمركز العمليات المالية حتى تتحول إلى مركز مالي دولي ، فالاستقرار السياسي والأمني يترجم إلى مستويات متدنية أو مقبولة من المجازفة المالية ، على عكس المناطق التي تمتاز بالتقلبات السياسية ، كالانقلابات العسكرية والثورات الشعبية والحروب الأهلية ، وكذا عدم استقرار الحكومات وسرعة تغير القوانين والتشريعات ، فهي تشكل مركز طرد للأموال الأجنبية العابرة للحدود ، مما يساعد الشركات المالية توجه أنظارها واهتماماتها نحو مناطق أكثر أمنا واستقرارا من الناحية السياسية والأمنية .

II. الشروط اقتصادية :

تتركز الشروط الاقتصادية في :

1. توفر المنشآت القاعدية لمختلف التعاملات المالية والمصرفية ، من بنوك ، بورصات و الشركات والمؤسسات المالية ؛
2. توفر مستوى عالي من التطور الاقتصادي في شتى الجوانب ؛
3. المشاركة الواسعة في التجارة الدولية ، من خلال قوة التجارة والانفتاح المحليين.

III. الشروط المالية :

تتركز الشروط المالية في :

1. الإعفاء النسبي أو الكلي للضرائب كما هو الحال في جز البهاماس ولكسمبورغ، حيث تستفيد المؤسسات المالية هناك من تخفيضات ضريبية هامة ؛
2. عدم فرض قيود على التعاملات المالية والمصرفية مثل تحويل الأموال إلى الخارج والتعامل بأدوات مالية محددة ،وتسقيف القروض ، وكذا تحديد معدلات الفائدة ؛
3. عدم فرض قيود تحد من هامش ربح المؤسسات المالية ، كالاحتياطي القانوني للبنوك ؛
4. حجم ضخم من التعاملات المالية والمصرفية والتبادلات المالية الدولية ؛

IV. الشروط التقنية :

تتمثل الشروط التقنية فيما يلي :

1. توفر البيئة الخاصة بوسائل الاتصال والشبكات التقنية الواسعة والربط الكلية بشبكات الاتصال الداخلية والخارجية ؛
2. التطور التكنولوجي والسرعة في أداء المعلومات آليا ؛
3. توفر وانتشار الأجهزة والبرامج التقنية المساعدة على أداء العمليات المالية والمصرفية وبسرعة عالية وبتكاليف معقولة .

V. شروط أخرى :

إضافة للشروط السالفة الذكر ، هناك شروط أخرى يجب توفرها في المراكز المالية الدولية ، وهي :[1]

1. وجود أسواق مالية مستقرة ومنفتحة على العالم الخارجي وبلا قيود ؛
2. وجود يد عاملة متخصصة و تمتلك تكوينا وكفاءة عالية ؛
3. السرية والكتمان فب التعاملات ؛
4. تعدد اللغات .

سابعا : سلبيات المراكز المالية الدولية .

على الرغم من المزايا العديدة التي تقدمها المراكز المالية، إلا أن هناك بعض العيوب المصاحبة لإنشاء المركز المالي الدولي يمكن تلخيصها في الآتي :[2]

I. إن المركز المالي يتأثر بشكل متزايد بالاضطرابات والمشاكل التي تعاني منها الحكومات؛
II. تعد المراكز المالية صناعة هشة قابلة للانهيار في وقت سريع، ولعل التجارب الدولية تشير إلى أن المراكز المالية هي أكثر الصناعات عرضة للهزات، بسبب طبيعة العوامل المؤثرة على استقرار السوق ؛
III. عند تعرض المركز المالي لأي أزمة فإنه من الممكن أن تنتقل تلك الأزمة إلى القطاعات الأخرى في الاقتصاد خارج المركز المالي في الدولة وقد تنتقل إلى دول أخرى ؛
IV. لا يقتصر تأثر المركز المالي بالأوضاع المحلية فقط وإنما يمتد تأثره إلى الأوضاع الإقليمية والعالمية، حيث إن أي أزمة سياسية أو اقتصادية أو أمنية في دول الجوار تلقي بظلالها على عمل المركز؛
V. المركز المالي الدولي عادة ما يكون أكثر عرضة من غيره من القطاعات لعمليات الاحتيال والفساد والرشاوى التجارية للشركات الدولية، وعمليات غسل الأموال؛
VI. تفتقد المراكز المالية إلى مستويات عالية من الشفافية، لذا يكتنف عملها درجة عالية من الغموض بهدف التهرب من سلطة مؤسسات فرض القانون في دول مالكي الأموال ؛

VII. تؤثر المراكز المالية على ميزان المدفوعات نتيجة تحويل الأرباح وأجور العاملين إلى الخارج ؛

VIII. تتمتع المراكز المالية بمتطلبات احتياطي قانوني منخفضة، أو تكاد تكون معدومة وهذا يجعلها تفتح باب الإقراض على مصراعيه، ما يتسبب في ضياع أموال المودعين؛

IX. قد تُستخدم هذه المراكز كمعبر لتهريب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، بسبب وجود حرية تامة لخروج رؤوس الأموال وتحويلات الأرباح إلى الخارج في هذه المناطق؛

X. تتحول المؤسسات العاملة في المراكز المالية إلى مجموعات ضغط على الحكومات الوطنية، من أجل الحصول على المزيد من التسهيلات والامتيازات ما يضر بصانع القرار .